

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

ماجستير / تقنية مالية



دور المحافظ الرقمية في تعزيز الشمول بالقطاع المالي
في المملكة العربية السعودية

The Role of Digital Wallets in Enhancing Financial Inclusion
within the Financial Sector in the Kingdom of Saudi Arabia

إعداد الطالب/ ريناس جمال فقيه

الرقم الجامعي: 2021205263

إشراف/

د. الفيصل عبد الحميد

د. فايز جراد

العام الدراسي: 2025

تبقى حقوق الطباعة والنشر لصالح جامعة ميد أوشن

مقدمة:

شهد الشمول المالي في الآونة الأخيرة اهتمامًا متزايدًا من قبل الدول، نظرًا لما له من آثار إيجابية في دعم التنمية الشاملة والمستدامة، وتعزيز الاستقرار المالي وتطوير الاقتصاد، وأصبح اعتماد استراتيجية وطنية للشمول المالي أمرًا ضروريًا، خاصة في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها القطاع المالي بفعل التقدم في التكنولوجيا الرقمية، إلى جانب الحاجة الملحة للفئات ذات الدخل المحدود والمشاريع الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل والخدمات المالية المتنوعة. (العباس وآخرون، ٢٠١٩)

وعلى غرار العديد من دول العالم، تسير المملكة العربية السعودية، وضمن مستهدفات رؤية 2030، نحو تعزيز الشمول المالي من خلال دعم التثقيف المالي وتوفير بيئة مناسبة لاعتماد الحلول الرقمية، وقد ساهم ذلك في زيادة استخدام المحافظ الرقمية بين الأفراد والعملاء، نظرًا لما تقدمه من مزايا عديدة تشمل الأمان، والمرونة، وسهولة الاستخدام، إلى جانب توفير تجربة دفع أسرع وأكثر راحة، بما يعزز من كفاءة التعاملات المالية اليومية. (البرود، ٢٠٢٤)

كما شهدت المملكة العربية السعودية، إلى جانب العديد من دول العالم، تحولًا كبيرًا نحو التقنية المالية، لا سيما منذ النصف الثاني من عام 2019، مدفوعًا بالانتشار الواسع للتقنيات الحديثة وتوفر الأجهزة الذكية بين أيدي الأفراد، مما دفع الكثيرين إلى الاستغناء عن الدفع النقدي وتقليل الاعتماد على حمل الأموال، وتزامن ذلك مع جائحة كورونا في عام 2020، التي أسهمت بدورها في تسريع هذا التحول، حيث أصبح التعامل المالي عبر القنوات الرقمية خيارًا أساسيًا، وأطلقت العديد من المؤسسات المالية والبنوك خدمات المحفظة الرقمية كأحد أنظمة الدفع الحديثة، لتوفير وسائل آمنة وسريعة تسهل على المستخدمين إجراء معاملاتهم المالية من سداد فواتير، ومشتريات، وتحويلات مالية بكل يسر وفعالية. (العتيبي، ٢٠٢٢)

فكان من الضروري تبني التكنولوجيا الحديثة، خاصة في ظل الظروف الاستثنائية، وقد تميزت المملكة العربية السعودية، من خلال مصارفها، في هذا المجال بشكل لافت، ويأتي ذلك في إطار جهودها لتعزيز الشمول المالي، الذي يُعد من أبرز مؤشرات التنمية المالية والتقدم الاقتصادي، فالنظم المالية التي تتيح خدماتها لجميع أفراد المجتمع تحقق فوائد متعددة، أبرزها الحد من الاعتماد على مصادر التمويل غير الرسمية، مما يعكس العلاقة الوثيقة بين الشمول المالي وتوفير هذه الخدمات بشكل منظم وآمن. (حسين ومحمد، ٢٠٢٢)

ويعد ظهور التكنولوجيا المالية مرحلة جديدة من الابتكار في قطاع الخدمات المالية، حيث أحدثت تحولاً كبيراً في أساليب تنفيذ العمليات المصرفية والتعاملات المالية، وقد ساعد هذا التطور في تسريع إعادة هيكلة القطاع بشكل شامل، مما دفع العديد من البنوك حول العالم إلى تعزيز مكانتها كمراكز للابتكار، من خلال اعتماد التقنيات الحديثة وتوظيفها في تطوير خدماتها المالية. (طلحي وزوادي، ٢٠٢٣)

ويُشكل توفير وسائل دفع متعددة تلبي احتياجات الأفراد وقطاع الأعمال، وزيادة الاعتماد على المدفوعات الرقمية، أحد الركائز الأساسية في برنامج تطوير القطاع المالي ضمن رؤية المملكة 2030، ويهدف هذا التوجه إلى تقليل الاعتماد على النقد وتحقيق تحول رقمي فعال، من خلال الوصول إلى نسبة 70% من إجمالي المدفوعات المنفذة إلكترونياً بحلول عام 2025م. (البنك المركزي السعودي، ٢٠٢١)

كما أصبحت الهواتف الذكية تحتل مكانة بارزة في حياة الأفراد اليومية، إذ لم تُعد تقتصر على كونها وسيلة للاتصال فقط، بل تطورت لتُقدّم مجموعة واسعة من الخدمات، من بينها الوصول إلى الأسواق الرقمية، ومع التقدم التكنولوجي السريع، تمكن المستخدمون من الاستفادة من الهواتف الذكية في عمليات التسويق عبر الإنترنت والدفع الإلكتروني، مما جعلها تؤدي دور المحفظة التقليدية التي يحملها الأفراد لحفظ النقود، حيث ظهرت ما يُعرف بالمحفظة الرقمية كأداة حديثة لتسهيل المعاملات المالية بطريقة آمنة ومريحة. (خليل، ٢٠١٩)

وتُعد تكنولوجيا المعلومات المالية من الحلول الجوهرية في تطوير القطاع المالي والمصرفي، حيث تسهم في تلبية مختلف الاحتياجات المالية وتيسر الوصول إلى الخدمات المصرفية بتكاليف منخفضة، بما يضمن استفادة جميع فئات المجتمع منها، كما تساعد الأفراد على فهم كيفية الاستفادة من هذه الخدمات وتوفير الحماية اللازمة لهم، وقد شهد هذا المجال تطوراً سريعاً في تقديم الخدمات المالية وتسهيل المعاملات داخل الحدود وعبرها، مما ساهم في دعم مهام البنوك المركزية، وإلى جانب ذلك، برز دور شركات التكنولوجيا المالية في تطوير منتجات مالية ورقمية موجهة خصيصاً للفئات المحرومة وذوي الدخل المحدود، بهدف تعزيز الشمول المالي وتحقيق العدالة الاقتصادية. (صابر، ٢٠٢٣)

لذلك اتجهت معظم دول العالم إلى تعزيز الشمول المالي وتطبيقه كأداة فعّالة لدعم الاستقرار المالي، وتحقيق أهداف التنمية، والارتقاء بجودة حياة المواطنين، ويتحقق ذلك من خلال توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية لتشمل أكبر شريحة ممكنة من المجتمع، وبشكل خاص الفئات المهمشة وذوي الدخل المحدود، ويستدعي هذا التوجه ابتكار خدمات مالية جديدة تتناسب مع احتياجات

هذه الفئات، وتُقدّم بتكاليف معقولة، وتشمل خدمات التمويل والائتمان، وفتح الحسابات المصرفية، وخدمات الدفع والتحويل، والتأمين، وغيرها من الخدمات الضرورية. (الجمال، ٢٠٢٢)

وبرز مؤخراً الاهتمام المتزايد بالتكنولوجيا المالية التي تعتمد عليها الشركات الناشئة لتقديم خدمات مالية مبتكرة ومتنوعة، تستهدف بشكل خاص الفئات الكبيرة من السكان التي لا تتعامل مع النظام المصرفي التقليدي، وتسهم في تسهيل الوصول إلى مصادر تمويل بديلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتتميز هذه التكنولوجيا بعدة نقاط قوة، من أبرزها السرعة والسهولة في تقديم الخدمات، وانخفاض تكاليف المعاملات، إلى جانب وجود قاعدة جماهيرية واسعة تتبنى التكنولوجيا وتستفيد منها، ومع ذلك تواجه التكنولوجيا المالية تحديات ومخاطر تتعلق بخصوصية المعلومات وأمنها، ما يستدعي تدخل الحكومات لوضع وتعزيز الأطر التشريعية والتنظيمية التي تكفل الحماية من هذه التهديدات وغيرها. (ناصر ومصدع، ٢٠٢٢)

ولمواكبة التطورات المتسارعة في النظام الاقتصادي الرقمي العالمي، من الضروري فهم التكنولوجيات المبتكرة والاستفادة منها، وتطبيق ما يلائم منها بهدف تطوير أطر التنظيم والرقابة والإشراف، فالافتقار بتطبيق الأطر التقليدية لم يعد كافياً، إذ يتطلب الواقع الحالي اعتماد مناهج جديدة رغم ما تحمله من تحديات ومخاطر، وذلك للتمكن من ضبط الفروق بين الكيانات والأنشطة المالية. (صاري، ٢٠٢٤)

ويشمل الشمول المالي تحقيق نمو شامل من خلال تمكين جميع فئات المجتمع من الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية، وتيسير الحصول على مصادر التمويل، إلى جانب تعزيز وحماية حقوق مستهلكي هذه الخدمات عبر وضع سياسات وتعليمات تضمن وعيهم بحقوقهم وواجباتهم عند التعامل مع المؤسسات المالية، ورغم تزايد الاهتمام الدولي بالشمول المالي، إلا أنه لا يزال يواجه العديد من التحديات التي تعيق انتشاره وتحد من قدرته على التوسع الفعال. (حميد وبو عروج، ٢٠٢٠)

ويتطلب تحقيق الشمول المالي تمكين الأفراد والمؤسسات من الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها بطريقة فعّالة ومسؤولة، ولا يمكن الوصول إلى هذا الهدف دون تعزيز التثقيف المالي، إذ يُعد وعي المستهلكين بالمخاطر والفوائد، إلى جانب معرفتهم بحقوقهم والتزاماتهم، عنصراً أساسياً في استخدامهم الواعي والمسؤول لتلك الخدمات. (الزهراني والامام، ٢٠٢٥)

ويتّضح من ذلك أن اعتماد التكنولوجيا المالية في المؤسسات المالية عموماً، وفي القطاع المصرفي على وجه الخصوص، يُواكب التوجهات والتطورات العالمية، ويسهم بشكل فعال في تطوير أداء هذه المؤسسات، ويُعزز هذا التوجه من تحقيق الشمول المالي، من خلال تمكين الأفراد والمؤسسات من الوصول السريع إلى المنتجات والخدمات المالية بأسعار مناسبة تلبي احتياجاتهم، وفي المقابل تستفيد

المؤسسات المالية من خفض التكاليف وتقليل الجهد والوقت اللازمين لتقديم تلك الخدمات، مما يساعدها على تحقيق أرباح أكبر، وزيادة قدرتها التنافسية، واجتذاب عدد أكبر من العملاء. (الكرغلي وشاكير، ٢٠٢٢)

وتهدف هذه الدراسة إلى فهم دور المحافظ الرقمية في تعزيز الشمول المالي في المملكة العربية السعودية، كما تسعى إلى تقديم تحليل يوضح العلاقة بين المحافظ الرقمية والشمول المالي، واقتراح توصيات تدعم تطوير السياسات والخدمات بما يحقق إدماجاً مالياً أوسع وأماناً لجميع فئات المجتمع.

مشكلة الدراسة:

في ظل تزايد الاهتمام العالمي بالشمول المالي، تواجه الدول العربية معدلات منخفضة مقارنة بالمعدلات العالمية، الأمر الذي دفعها إلى إطلاق مبادرات متعددة تهدف إلى تعزيز الشمول المالي وجعله أحد الأهداف الرئيسية ضمن خططها وبرامجها التنموية، في سبيل دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. (صاري، ٢٠٢٤)

ورغم تزايد الاهتمام العالمي بقضية الشمول المالي، لا تزال معدلات الشمول المالي في الدول العربية عموماً، منخفضة مقارنة بالمعدلات العالمية، وقد دفع هذا التحدي العديد من الدول إلى تبني مبادرات وإصلاحات تهدف إلى تحسين مستوى الشمول المالي، وجعله أحد الأهداف الأساسية ضمن سياساتها وبرامجها التنموية، ومن هنا تنبع مشكلة الدراسة في مدى فعالية هذه الجهود وقدرتها على معالجة الفجوات وتحقيق شمول مالي حقيقي يخدم جميع فئات المجتمع. (صابر، ٢٠٢٣)

وتُعد أهمية تعزيز الشمول المالي أمراً لا خلاف عليه، نظراً لدوره الحيوي في دعم التنمية المستدامة، مما دفع دول العالم إلى السعي لتحقيقه كأحد أهدافها الأساسية، إلا أن التحدي القائم يتمثل في استمرار استبعاد شريحة واسعة من المواطنين من الاستفادة من الخدمات المالية الرسمية، وعدم قدرتهم على الوصول إليها أو استخدامها بما يتناسب مع ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية. (البرود، ٢٠٢٤)

ورغم الجهود المبذولة على مختلف المستويات لتوسيع نطاق الشمول المالي، لا تزال هناك فئات واسعة من المجتمع تواجه صعوبات في الاستفادة من هذه الخدمات بالشكل الذي يتوافق مع احتياجاتها الاقتصادية والاجتماعية، ومن هنا تبرز المشكلة الأساسية، وذلك في التباين القائم بين التوسع النظري في مفاهيم الشمول المالي، وبين محدودية تطبيقه الفعلي على أرض الواقع. (الجمل، ٢٠٢٢)

وبرغم التقدم الذي تشهده المملكة العربية السعودية في مجال التحول الرقمي وتبني التقنيات المالية الحديثة، لا تزال هناك فجوة في تحقيق الشمول المالي الشامل، مما يثير تساؤلات حول مدى فعالية المحافظ الرقمية في تعزيز هذا الشمول، وتكمن المشكلة الرئيسية في الحاجة إلى فهم الدور الذي تلعبه المحافظ الرقمية في تعزيز الشمول المالي بالمملكة، من خلال أبعاد متعددة تشمل المعرفة المالية، وسهولة الوصول إلى الخدمات المالية، ومدى استخدام هذه الخدمات، وجودة ما يُقدّم منها، إضافة إلى أثرها على الرفاهية المالية للأفراد، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة وتنقسم المشكلة إلى قسمين:

المشكلة النظرية:

- قصور في الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين المحافظ الرقمية وأبعاد الشمول المالي في السياق السعودي، خصوصًا من حيث التركيز على جميع الأبعاد (المعرفة المالية، الوصول، الاستخدام، الجودة، الرفاهية).
- غياب إطار نظري متكامل يربط بين استخدام المحافظ الرقمية وتحقيق الشمول المالي بشكل شمولي يشمل البعد المالي والاجتماعي والاقتصادي.
- الحاجة لفهم أعمق للكيفية التي تؤثر بها التكنولوجيا المالية، خصوصًا المحافظ الرقمية، على السلوك المالي للأفراد من حيث الوعي واتخاذ القرارات المالية.
- ضعف التناول العلمي المحلي لموضوع أثر جودة الخدمات المالية الرقمية على تحسين الرفاهية المالية.

المشكلة التطبيقية:

- عدم استخدام شريحة من السكان للمحافظ الرقمية رغم توفرها، بسبب ضعف المعرفة المالية أو قلة الوعي بفوائدها.
- تفاوت مستويات الوصول للخدمات المالية الرقمية بين فئات المجتمع، خصوصًا الفئات ذات الدخل المحدود أو في المناطق النائية.
- محدودية الاستخدام الفعلي للمحافظ الرقمية، حيث يقتصر استخدامها غالبًا على الدفع فقط دون استغلال باقي الخدمات المالية المتاحة.
- تفاوت جودة الخدمات المقدمة عبر المحافظ الرقمية من حيث الأمان، والموثوقية، وسهولة الاستخدام، مما قد يحدّ من رضا المستخدمين واستمرارهم في استخدامها.

- غياب مؤشرات واضحة لقياس أثر المحافظ الرقمية على الرفاهية المالية للمستخدمين، سواء على المدى القصير أو الطويل.

ومشكلة الدراسة الرئيسية هي: ما هو دور المحافظ الرقمية في تعزيز الشمول بالقطاع المالي في المملكة العربية السعودية.

أهمية الدراسة:

يستمد هذا الموضوع أهميته من الدور المحوري الذي يلعبه الشمول المالي في دعم الأفراد والمجتمعات من خلال تعزيز الأنشطة الاقتصادية وتحفيز النمو الاقتصادي، باعتباره أحد المحركات الأساسية للتنمية، إلى جانب ضرورة دراسته من الجوانب النظرية والتطبيقية للكشف عن أوجه القصور في النظام المالي القائم (الزهراني والإمام، ٢٠٢٥)

كما يكتسب موضوع المحافظ الرقمية والشمول المالي أهميته من كونه يسلط الضوء على تنامي دور المحافظ الرقمية في دعم جهود المملكة العربية السعودية نحو تحقيق الشمول المالي، انسجاماً مع مستهدفات رؤية 2030، فقد أدى التوسع في استخدام المحافظ الرقمية إلى توفير وسائل دفع أكثر أماناً وسهولة ومرونة، مما ساهم في تحسين تجربة العملاء وتعزيز الثقة بالتعاملات المالية الرقمية، ويعكس هذا التوجه اهتمام الدولة بتوفير بيئة رقمية متطورة تدعم التثقيف المالي وتُسهم في دمج مختلف فئات المجتمع ضمن النظام المالي الرسمي. (البرود، ٢٠٢٤)

كما أصبح من الضروري فهم التقنيات المالية المبتكرة وتقييمها وتطبيق المناسب منها بما يسهم في تطوير أطر التنظيم والرقابة والإشراف، فالإكتفاء بالأطر التقليدية لم يعد كافياً لمواكبة الواقع المتغير، إذ يتطلب الأمر تبني مناهج تنظيمية جديدة، رغم ما تحمله من تحديات، لسد الفجوات بين الأنشطة المالية والكيانات المختلفة، كما يُعد قطاع التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي من أبرز محركات هذه الثورة الرقمية، لما يقدمه من حلول تسهم في تسريع الخدمات المالية، وتقليل تكلفتها، وتعزيز أمنها وشفافيتها. (صاري، ٢٠٢٤)

وتتبع أهمية هذه الدراسة من تنامي الاهتمام العالمي بقضية الشمول المالي، وسعي العديد من الدول إلى تعزيزه وتطبيقه على نطاق واسع، نظراً للدور الحيوي الذي يلعبه في دعم أهداف التنمية، والمساهمة

في معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، والارتقاء بمستويات المعيشة داخل المجتمعات وتنقسم الأهمية إلى قسمين:

الأهمية النظرية:

- الإسهام في إثراء الأدبيات العلمية حول العلاقة بين المحافظ الرقمية والشمول المالي، خاصة في السياق السعودي.
- توضيح الأطر النظرية المرتبطة بخمسة أبعاد أساسية للشمول المالي: المعرفة المالية، الوصول، الاستخدام، جودة الخدمات، والرفاهية المالية.
- تحليل أثر المحافظ الرقمية كمفهوم مالي حديث على مفاهيم الشمول المالي، وربطها بالتطورات التكنولوجية الحديثة.
- بناء فهم أكاديمي متكامل يساعد الباحثين وصناع القرار في تطوير نماذج تحليلية يمكن تطبيقها في سياقات مماثلة.
- سد فجوة معرفية في الدراسات السابقة التي لم تتناول الأبعاد الخمسة بشكل شامل أو في البيئة السعودية تحديداً.

الأهمية التطبيقية:

- تقديم مؤشرات عملية لصانعي القرار حول دور المحافظ الرقمية في تعزيز الشمول المالي وتحديد مجالات التحسين.
- دعم جهود المملكة لتحقيق أهداف رؤية 2030 من خلال تعزيز التحول الرقمي وزيادة الاعتماد على المدفوعات الإلكترونية.
- تحديد التحديات والعقبات التي تواجه الأفراد في استخدام المحافظ الرقمية، خاصة من حيث المعرفة والجودة وسهولة الوصول.
- اقتراح حلول وتوصيات عملية لتحسين جودة الخدمات المالية الرقمية وزيادة استخدامها من قبل الفئات غير المشمولة مالياً.
- المساهمة في تحسين الرفاهية المالية للمواطنين من خلال دعم سياسات الإدماج المالي الشامل اعتماداً على أدوات رقمية فعالة وآمنة.

أهداف الدراسة:

الهدف العام:

التعرف على دور المحافظ الرقمية في تعزيز الشمول بالقطاع المالي في المملكة العربية السعودية.

- تحليل مستوى المعرفة المالية لدى الأفراد في المملكة العربية السعودية، ودورها في تعزيز استخدام المحافظ الرقمية لتحقيق الشمول المالي.
- تحديد مدى قدرة الأفراد على الوصول إلى المحافظ الرقمية، والعوامل المؤثرة في ذلك ضمن مختلف فئات المجتمع.
- تحليل أنماط استخدام المحافظ الرقمية ومدى انتشارها في المعاملات المالية اليومية.
- تقييم جودة الخدمات المالية المقدمة من خلال المحافظ الرقمية من حيث الأمان، والسهولة، والكفاءة.
- تحديد أثر استخدام المحافظ الرقمية على الرفاهية المالية للأفراد، من خلال تحسين إدارة الموارد المالية وتقليل الاعتماد على النقد.

تساؤلات الدراسة:

ما مدى تأثير دور المحافظ الرقمية في تعزيز الشمول بالقطاع المالي في المملكة العربية السعودية؟
ويتفرع من التساؤل الرئيسي السابق الأسئلة البحثية التالية:

- ما مدى إسهام المحافظ الرقمية في رفع مستوى المعرفة المالية لدى الأفراد في المملكة؟
- إلى أي مدى تساهم المحافظ الرقمية في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع؟
- ما مدى استخدام الأفراد للمحافظ الرقمية في تنفيذ معاملاتهم المالية اليومية؟
- كيف يُقيّم المستخدمون جودة الخدمات المالية المقدمة من خلال المحافظ الرقمية من حيث الأمان والسهولة والكفاءة؟
- ما أثر استخدام المحافظ الرقمية على تحقيق الرفاهية المالية للأفراد في المملكة العربية السعودية؟
- كيف تختلف أبعاد الشمول المالي الخمسة (المعرفة، الوصول، الاستخدام، الجودة، الرفاهية) باختلاف الفئات السكانية أو المناطق الجغرافية في المملكة؟

فروض الدراسة:

- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمحافظ الرقمية على تعزيز الشمول المالي في المملكة العربية السعودية.
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستخدام المحافظ الرقمية في رفع مستوى المعرفة المالية لدى الأفراد.
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستخدام المحافظ الرقمية في تحسين الوصول إلى الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع.
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستخدام المحافظ الرقمية في زيادة استخدام الخدمات المالية في المعاملات اليومية.
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لجودة الخدمات المقدمة عبر المحافظ الرقمية في تعزيز الشمول المالي.
- يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لاستخدام المحافظ الرقمية في تحقيق الرفاهية المالية للأفراد.
- يوجد تأثير ذات دلالة إحصائية في أثر المحافظ الرقمية على أبعاد الشمول المالي تبعاً للمتغيرات الديموغرافية.

الدراسات السابقة:

نظراً للأهمية المتزايدة للشمول المالي ودور الأدوات الرقمية في تحقيقه، تناولت العديد من الدراسات هذا الموضوع في سياقات مختلفة، بهدف تحليل أثر التكنولوجيا المالية، وخاصة المحافظ الرقمية، على تحسين الوصول إلى الخدمات المالية وتوسيع نطاق استخدامها، وتُشكل هذه الدراسات مرجعاً علمياً مهماً يساهم في بناء الأساس النظري للدراسة الحالية، وفيما يلي استعراض لأبرز ما تناولته بعض الدراسات ذات الصلة.

صابر، ٢٠٢٣

أجرى صابر، ٢٠٢٣، دراسة بعنوان التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي، وهدفت إلى إبراز أهمية التكنولوجيا المالية في دعم الشمول المالي بوصفه أحد الأسس الجوهرية لتحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين جودة الحياة لكافة أفراد المجتمع، وقد تناولت الدراسة عينة من الدول العربية،

واستعرضت المؤشرات الخاصة بمستوى الشمول المالي فيها، وتوصلت النتائج إلى أن مستويات الشمول المالي في تلك الدول لا تزال دون المستوى المطلوب لتعزيز الاقتصاد المالي، ويُعزى ذلك إلى عدة عوامل، من أبرزها: تدني دخل الأفراد، وضعف مستويات التثقيف المالي، إلى جانب عدم كفاءة الأنظمة المالية في تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية.

ناصر، ٢٠٢٣

أجرى ناصر ومصادع، ٢٠٢٣، دراسة بعنوان دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي، وهدفت إلى توضيح أثر الوسائل المبتكرة للتكنولوجيا المالية في تمكين مختلف شرائح المجتمع من الوصول إلى خدمات مالية متنوعة تلبي احتياجاتهم، مثل المعاملات، المدفوعات، الادخار، والائتمان، وذلك بسرعة وبأقل تكلفة ممكنة، وأشارت الدراسة إلى أن اعتماد التكنولوجيا المالية أسهم في تطوير أداء البنوك من خلال ما توفره من أنظمة إلكترونية متقدمة، إلا أنه في المقابل مثل تحديًا كبيرًا لها، مما فرض ضرورة توظيف أحدث التقنيات لرفع كفاءة الخدمات والمعاملات المالية، وضمان استمرارية البنوك في بيئة مالية رقمية تنافسية.

يسعد، ٢٠٢١

أجرى يسعد وآخرون ٢٠٢١ دراسة بعنوان دور المحفظة الإلكترونية في تعزيز الشمول المالي، وهدفت إلى بيان مدى مساهمة المحافظ الإلكترونية في دعم الشمول المالي وتجسيد مفهوم الحكومة الإلكترونية المتكاملة، وذلك في ضوء مؤشرات الشمول المالي والحكومة الإلكترونية المرتبطة بأهداف مؤتمر الأمم المتحدة، واعتمد الباحثون في دراستهم على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن المحافظ الإلكترونية دورًا مهمًا في ترقية الشمول المالي، إضافة إلى تعزيز أداء الحكومة الإلكترونية من خلال تحديث وتوسيع البنى التحتية للاتصالات، وتكثيف استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، بما يسهم في دمج المستهلك الإلكتروني ضمن اقتصاد قائم على المعرفة والعلم.

العتيبي، ٢٠٢٢

قدّم العتيبي، ٢٠٢٢، دراسة بعنوان المحافظ الإلكترونية، تناول فيها المحافظ الرقمية كأحد الموضوعات الفقهية المعاصرة المرتبطة بالتطورات الحديثة في مجال التقنية المالية. وركّزت الدراسة على المحافظ الرقمية المرتبطة بجهات مثل شركة الاتصالات السعودية (STC) أو بعض المصارف كمصرف الإنماء، مشيرًا إلى أنها تمثل أحد الأساليب الحديثة التي أملت لها متطلبات الحياة المدنية المعاصرة بما تشهده من سرعة في الاتصالات وتبادل المعلومات، واستعرضت الدراسة مجموعة من الخدمات التي

تقدمها هذه المحافظ، مثل تسهيل عمليات الشراء والدفع، والتسوق الإلكتروني، وسداد الفواتير، وتحويل الأموال محلياً ودولياً، بالإضافة إلى الحوافز التسويقية كالهدايا أو العمولات التي تُقدّم بشروط معينة عند استخدامها.

البنك المركزي السعودي، ٢٠٢٢

أجرى البنك المركزي السعودي في عام ٢٠٢٢، دراسة موسعة بعنوان دراسة استخدام وسائل الدفع في المملكة العربية السعودية، هدفت إلى قياس وتقييم حصة المدفوعات الإلكترونية من إجمالي عمليات الدفع في المملكة، وشملت الدراسة قطاعات الأفراد، والأعمال، والقطاع الحكومي. واستُخدم في الدراسة استبيان ميداني شمل أكثر من 1,500 فرد و218 منشأة من قطاع الأعمال، نُفذ خلال الفترة من يوليو إلى سبتمبر 2021، وأظهرت النتائج تحولاً ملحوظاً في سلوك الدفع، حيث لم تعد المدفوعات النقدية الوسيلة الأكثر استخداماً في أي من القطاعات، إذ انخفضت نسبتها إلى 38% من إجمالي عمليات الدفع مقارنة بـ 56% في يوليو 2019.

طلحي، ٢٠٢٣

أجرى طلحي وزوادي، ٢٠٢٣، دراسة بعنوان دور ابتكارات التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المالية الإسلامية، وهدفت إلى تسليط الضوء على دور الابتكارات الرقمية في تحسين أداء البنوك الإسلامية وتطوير خدماتها، وأشارت الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية أتاحت فرصاً كبيرة أمام البنوك الإسلامية من خلال ما وفّرت من أنظمة وبرامج رقمية متقدمة ساهمت في رفع كفاءة الخدمات المالية وتعزيز جودة المعاملات، وتناولت الدراسة تجربة بيت التمويل الكويتي كنموذج للبنوك الرائدة في تبني الحلول الرقمية، حيث تمكّن من تحسين جودة خدماته المالية، وتبنّي العديد من التقنيات المبتكرة التي انعكست إيجاباً على مؤشرات وأدائه المالي.

صاري، ٢٠٢٤

قدّم صاري ٢٠٢٤، دراسة بعنوان التكنولوجيا المالية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي من أجل تعزيز الشمول المالي، ركّزت على أهمية التحول نحو الاقتصاد الرقمي وتطوير الابتكار في القطاع المالي، خصوصاً من خلال تبني التكنولوجيا المالية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، وأوضحت الدراسة أن هذه الابتكارات أصبحت من أولويات السياسات الوطنية، حيث تعمل على توفير خدمات مالية تتسم بالأمان والمرونة والتكلفة المناسبة، وتلبي احتياجات الأفراد والمؤسسات على حد سواء، وهدفت الدراسة إلى التعرف على الآليات والحلول التي تتيحها التكنولوجيا المالية المدعومة بالذكاء الاصطناعي في تطوير

منتجات وخدمات مالية جديدة تُسهّل اندماج فئات المجتمع كافة في النظام المالي الرسمي، وتسهم في ترسيخ الشمول المالي كدعامة أساسية للنمو الاقتصادي.

البرود، ٢٠٢٣

قدّم البرود ٢٠٢٣، دراسة بعنوان مساهمة التثقيف المالي في زيادة استخدامات المحافظ الرقمية لتحقيق الشمول المالي، وهدفت إلى تسليط الضوء على المفاهيم الأساسية المرتبطة بالشمول المالي، والتثقيف المالي، والمحافظ الرقمية، مع التركيز على العلاقة المتبادلة بينها، كما تناولت الدراسة أبرز الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية في دعم استخدام المحافظ الرقمية، وذلك من خلال توفير بيئة تنظيمية وتقنية ملائمة تسهم في تعزيز الوعي المالي وتشجيع الأفراد على استخدام هذه المحافظ، بما يعزز من تحقيق الشمول المالي بشكل أوسع وأكثر فاعلية.

العباس، ٢٠١٩

أجرى العباس وآخرون، ٢٠١٩، دراسة بعنوان أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي، تناولت الشمول المالي كمفهوم حديث في الأدبيات الاقتصادية والمالية، وأبرزت أهميته المتزايدة في ظل التطورات الرقمية المتسارعة في القطاع المالي، والحاجة المتزايدة للوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية، وهدفت الدراسة إلى توضيح المفهوم وأبعاده النظرية، بالإضافة إلى تحليل واقع الشمول المالي في الدول العربية بشكل عام، وفي الأردن بشكل خاص، وذلك من خلال مؤشرات الشمول المالي المعتمدة من البنك الدولي، كما تطرقت الدراسة إلى الاستراتيجية الوطنية التي تبناها الأردن لتعزيز الشمول المالي وتحسين مستوياته ضمن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الزهراني، ٢٠٢٥

أجرى الزهراني والإمام، ٢٠٢٥، بعنوان أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، وهدفت إلى تسليط الضوء على أهمية الشمول المالي ودوره في دعم النمو الاقتصادي، في إطار تحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030، وبيّنت الدراسة أن إيصال الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية إلى أكبر شريحة ممكنة من المجتمع، وبخاصة الفئات ذات الدخل المنخفض، يُعد من الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة، كما تناولت الدراسة دور التقنيات والابتكارات الحديثة مثل الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، والمدفوعات الرقمية، والذكاء الاصطناعي، والتعلم الآلي في تعزيز الشمول المالي وتحسين كفاءة الأنظمة المالية، وتقليل التكاليف، وتسريع المعاملات، بما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي في المملكة.

حسين، محمد ٢٠٢٢

أجرى حسين ومحمد ٢٠٢٢ دراسة تناولت دور الخدمات المصرفية في تعزيز الشمول المالي في المملكة العربية السعودية خلال جائحة كورونا، وهدفت إلى تحليل واقع الشمول المالي وتحديد التحديات والفرص التي تواجه القطاع المصرفي، مع التركيز على دور التحول الرقمي، استخدم الباحثان استبانة لعينة من موظفي البنوك، وأظهرت النتائج أن الجائحة زادت من الإقبال على الخدمات المصرفية الرقمية، مما ساهم في تعزيز الشمول المالي، وأوصت الدراسة بضرورة تبني البنوك السعودية المزيد من الابتكارات المالية لمواكبة التغيرات العالمية في ظل الأزمات.

الكرغلي، شاكير، ٢٠٢٢

تناولت دراسة الكرغلي وشاكير ٢٠٢٢ دور التكنولوجيا المالية في إعادة هندسة العمليات الإدارية وتعزيز الشمول المالي في المصارف التجارية الليبية بالمنطقة الشرقية، واعتمدت الدراسة على منهج نوعي من خلال مقابلات مع مسؤولي البنوك، وخلصت إلى أن المصارف تستخدم التكنولوجيا المالية بدرجات متفاوتة، وأن لها دورًا محدودًا في إعادة هيكلة العمليات المصرفية، يتركز في الحسابات الجارية والبطاقات المصرفية، كما أظهرت النتائج أن التكنولوجيا المالية ساهمت في تعزيز الشمول المالي والتحول الرقمي، لكنها لم تحقق الأثر المطلوب في خفض تكاليف الخدمات المصرفية أو تحسين الفعالية التشغيلية بشكل كافٍ.

حميد، بو عروج، ٢٠٢٢

هدفت دراسة حميد وبو عروج ٢٠٢٢، إلى تقييم جهود بنك الجزائر في تعزيز الشمول المالي، من خلال استعراض السياسات والإجراءات التي اعتمدها لدعم هذا التوجه، ومقارنة وضع الجزائر بمؤشرات الشمول المالي في الدول العربية، وأظهرت الدراسة أن المنطقة العربية ما زالت تسجل معدلات منخفضة في الشمول المالي رغم بعض التحسن، مع تفوق واضح لدول مجلس التعاون الخليجي، كما بينت النتائج أن الجزائر شهدت تحسنًا نسبيًا في امتلاك الحسابات المصرفية، بينما ظل مستوى الاقتراض ضعيفًا، وأكدت الدراسة على دور بنك الجزائر في إصدار تعليمات وإرشادات للبنوك تهدف إلى توسيع نطاق الشمول المالي ونشر الوعي المالي بين مختلف شرائح المجتمع.

هدفت دراسة الداوي ٢٠٢٢ إلى تحليل دور التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي، من خلال دراسة حالة الجزائر ومقارنتها بعدد من الدول العربية. اعتمدت الدراسة على بناء مؤشرات لقياس الشمول المالي واستخدام أدوات تحليل متقدمة عبر برنامج SPSS، وتوصلت إلى وجود علاقة طردية بين استخدام التكنولوجيا المالية وارتفاع مستويات الشمول المالي، كما كشفت النتائج عن تدني نسبي في الشمول المالي في الجزائر وبعض الدول العربية، مما وضعها ضمن الفئة المتوسطة، وأوصت الدراسة بضرورة التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية لتعزيز الشمول المالي في هذه الدول.

المنطلقات النظرية للدراسة:

تُعد المنطلقات النظرية الركيزة العلمية والفكرية التي تُبنى عليها أي دراسة، حيث تسهم في تفسير الظاهرة محل البحث، وتوجيه الباحث في تحليل النتائج، وربط المتغيرات ضمن إطار علمي منهجي، وبما أن هذه الدراسة تتناول دور المحافظ الرقمية في تعزيز الشمول المالي في المملكة العربية السعودية، فإنها تستند إلى مجموعة من النظريات ذات الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتقنية، التي من شأنها توضيح العلاقة بين توظيف التقنيات الحديثة وتحقيق الأهداف التنموية، وفي مقدمتها تعزيز الشمول المالي.

• نظرية انتشار الابتكار

تقوم هذه النظرية على تفسير الكيفية التي يتم بها تبني التقنيات والأفكار الجديدة داخل المجتمعات، والعوامل التي تؤثر في سرعة هذا التبني وانتشاره.

• نظرية السلوك المخطط

تعتمد هذه النظرية على أن سلوك الأفراد تجاه استخدام أي تقنية أو خدمة يتأثر بثلاثة عناصر رئيسية: القناعة الشخصية تجاه السلوك، والضغط الاجتماعي، ومدى شعور الفرد بقدرته على تنفيذ هذا السلوك.

• نظرية رأس المال الاجتماعي

ترى هذه النظرية أن العلاقات الاجتماعية، وشبكات الثقة، والتفاعل بين الأفراد تشكل مصدرًا مهمًا للدعم والمشاركة والتبادل المعرفي، مما يسهم في تحقيق منافع جماعية.

• نظرية التنمية المالية والنمو الاقتصادي

تفترض هذه النظرية أن تحسين وتطوير الأنظمة المالية، وتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية، يؤدي إلى تعزيز معدلات الادخار والاستثمار، وبالتالي دعم النمو الاقتصادي.

• نظرية التحول الرقمي

توضح هذه النظرية أن إدخال التكنولوجيا الرقمية في المؤسسات يؤدي إلى إعادة تشكيل طرق العمل، وتحسين الكفاءة، وتقديم خدمات أكثر سرعة ومرونة.

طريقة توظيف هذه النظريات في الدراسة:

يمكن توظيف هذه النظريات في تحليل العلاقة بين استخدام المحافظ الرقمية وتحقيق الشمول المالي في المملكة العربية السعودية، وتسهم هذه النظريات في تفسير سلوك الأفراد نحو استخدام المحافظ الرقمية، وفهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتقنية المؤثرة، كما تساعد في ربط هذه المتغيرات بأبعاد الشمول المالي، مما يعزز من دقة التحليل العلمي ويدعم أهداف الدراسة.

نظرية انتشار الابتكار:

توظف نظرية انتشار الابتكار في هذه الدراسة لفهم كيفية تبني الأفراد في المملكة العربية السعودية لاستخدام المحافظ الرقمية، وتفسير العوامل المؤثرة في سرعة انتشارها بينهم، كما تساعد النظرية على تحديد المراحل التي يمر بها المستخدم قبل اعتماد هذه التقنية، بدءًا من المعرفة بوجودها، ثم تكوين الرغبة في استخدامها، وتجربتها، وصولًا إلى التبني الفعلي، بالإضافة إلى أن هذه النظرية تساعد على

تصنيف المستخدمين وفق درجة تقبلهم للتقنية (مثل المتبنين الأوائل، أو المتأخرين)، مما يفيد في تحليل أنماط استخدام المحافظ الرقمية لدى مختلف الفئات الاجتماعية والاقتصادية.

نظرية السلوك المخطط:

من خلال هذه النظرية يمكن فهم كيف تؤثر المعتقدات والتصورات المسبقة، ومدى شيوع استخدام المحافظ في البيئة المحيطة، ومستوى المهارة التقنية، في اتخاذ قرار استخدام المحافظ الرقمية، ويسهم هذا التوظيف في تفسير الفجوة بين وجود الخدمة وتبنيها فعليًا، وربط ذلك بأبعاد الشمول المالي، خاصة فيما يتعلق بالاستخدام الفعّال للخدمات المالية وجودتها.

نظرية رأس المال:

من خلال توظيف نظرية رأس المال يمكن فهم كيف يُعزّز التثقيف المالي الجماعي، مثل المبادرات الحكومية أو البرامج التعليمية، من توجه الأفراد لاستخدام المحافظ، لا سيما بين الفئات محدودة الدخل أو منخفضة المعرفة التقنية، بما يُعزز الوصول إلى الخدمات المالية واستخدامها بفعالية ضمن إطار الشمول المالي .

نظرية التنمية المالية:

وتوظف نظرية التنمية المالية والنمو الاقتصادي لتوضيح العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي في المملكة، وبيان كيف يمكن أن تُسهم المحافظ الرقمية في تمكين الأفراد والمؤسسات من الوصول إلى الخدمات المالية بشكل أيسر، مما يعزز من فرص الادخار، والاستثمار، والتمويل المستدام، ويدعم هذا التوظيف فهم دور المحافظ الرقمية كأداة لتحفيز النشاط الاقتصادي، وتقليل الفجوة المالية بين الفئات، لا سيما الفئات غير المشمولة ماليًا، ويُبرز أهمية تبنيها ضمن سياسات التنمية الوطنية، في ضوء رؤية المملكة 2030 الرامية إلى تنمية قطاع مالي شامل ومتنوع.

نظرية التحول الرقمي:

تساعد هذه النظرية في دراسة أثر التحول الرقمي في تحسين جودة الخدمات المالية، وتقليل التكاليف التشغيلية، وتوسيع نطاق الشمول المالي، خاصة للفئات التي لم يكن لديها سابقًا إمكانية الوصول إلى الخدمات المصرفية التقليدية، كما تعزز النظرية أهمية دعم البنية التحتية الرقمية والتشريعية، لتسهيل دمج المحافظ الرقمية في المنظومة المالية الرسمية.

المنهجية وطرق البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بهدف فهم وتحليل دور المحافظ الرقمية في تعزيز الشمول المالي في المملكة العربية السعودية، ويُعد هذا المنهج مناسباً لطبيعة الدراسة، حيث يتيح جمع المعلومات من مصادر متعددة، وتحليلها للكشف عن العلاقات بين المتغيرات المدروسة.

وسيتم استخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة من الأفراد المستخدمين للمحافظ الرقمية، وذلك لتقييم مدى تأثيرها في أبعاد الشمول المالي الخمسة: المعرفة المالية، والوصول إلى الخدمات، واستخدامها، وجودة تلك الخدمات، والرفاهية المالية.

وسيتم تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة (SPSS) لاختبار فروض الدراسة واستخلاص النتائج التي تُسهم في تقديم توصيات علمية وعملية تدعم صناع القرار والجهات ذات العلاقة في تطوير السياسات المالية الرقمية وتعزيز الشمول المالي في المملكة.

أدوات الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على أداة الاستبانة بوصفها الأداة الرئيسية لجمع البيانات، وذلك لما توفره من قدرة على الوصول إلى عدد كبير من الأفراد وتحقيق درجة مناسبة من الدقة الموضوعية.

وقد تم تصميم الاستبانة بناءً على الأبعاد الخمسة للشمول المالي التي تناولتها الدراسة، وهي: المعرفة المالية، والوصول إلى الخدمات المالية، واستخدامها، وجودة هذه الخدمات، والرفاهية المالية.

وتضمنت الاستبانة مجموعة من الفقرات المغلقة التي تقيس آراء المبحوثين حول مدى تأثير استخدام المحافظ الرقمية في تعزيز هذه الأبعاد.

وتم بناءها بالرجوع إلى الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، مع التأكد من صدقها وثباتها باستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة قبل التطبيق النهائي.

حدود الدراسة:

• الحدود الموضوعية:

تقتصر الدراسة على موضوع دور المحافظ الرقمية في تعزيز الشمول بالقطاع المالي، من خلال خمسة أبعاد رئيسية: المعرفة المالية، الوصول إلى الخدمات، استخدام الخدمات، جودة الخدمات، والرفاهية المالية.

• الحدود المكانية:

تتخصص الدراسة في المملكة العربية السعودية، وتركز على الأفراد المستخدمين للمحافظ الرقمية داخل نطاقها الجغرافي.

• الحدود الزمانية:

تم إجراء الدراسة وجمع بياناتها خلال العام 2025، وبالتالي فإن النتائج تعكس واقع الفترة الزمنية المحددة فقط.

• الحدود البشرية:

اقتصرت عينة الدراسة على مجموعة من الأفراد الذين يستخدمون المحافظ الرقمية بالقطاع المالي، دون التوسع إلى المؤسسات أو القطاعات غير الفردية.

• الحدود المنهجية:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، مما يجعل النتائج معتمدة على تحليل البيانات كما هي دون تدخل تجريبي مباشر.

المراجع:

- خليل، أ. (٢٠١٩). دور محفظة الموبايل الرقمية في تعزيز حجم التجارة الإلكترونية: دراسة تحليلية العراق أنموذجاً. مجلة الإدارة والاقتصاد، ٨ (٣٠).
- العباس، ب.، حميد، ر.، & عز الدين، ب. (٢٠١٩). أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية. مجلة معارف، ١٤ (٢).
- حميميد، ع.، & بوعروج، ن. (٢٠٢٠). دور بنك الجزائر في تعزيز الشمول المالي: دراسة مقارنة بين الجزائر والدول العربية. جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم المالية والمحاسبية، قسم العلوم المالية والمحاسبية.
- البنك المركزي السعودي. (٢٠٢١). دراسة استخدام وسائل الدفع في المملكة العربية السعودية.
- يسعد، ع.، وودان، ب.، & وقيراط، ف. (٢٠٢١). دور المحفظة الإلكترونية في تعزيز الشمول المالي: تجارب دولية. مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، ٥ (١).
- الجمل، ه. (٢٠٢٢). الشمول المالي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة: مع الإشارة لحالة الشمول المالي في مصر. كلية الشريعة والقانون بطنطا، جامعة الأزهر، العدد ٣٧ (٣).
- الداوي، أ. (٢٠٢٢). التكنولوجيا المالية في تحقيق الشمول المالي: دراسة حالة الجزائر ومقارنتها ببعض الدول العربية. جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

- العتيبي، هـ. (٢٠٢٢). المحافظ الإلكترونية: دراسة تأصيلية تطبيقية. مجلة العلوم الإنسانية والإدارية، العدد ٢٧.
- الكرغلي، ص.، & شاكير، ن. (٢٠٢٢). دور التكنولوجيا المالية في إعادة هندسة العمليات الإدارية وتعزيز الشمول المالي للمصارف التجارية الليبية بالمنطقة الشرقية: دراسة نوعية. المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات، ٣(٣٧).
- حسين، س.، & محمد، ف. (٢٠٢٢). مساهمة الخدمات المصرفية في تعزيز الشمول المالي في ظل جائحة كورونا: بالتطبيق على المملكة العربية السعودية. العدد الثالث.
- همال، ف. (٢٠٢٢). إدارة الصورة الذهنية للمؤسسات الإعلامية عبر شبكات التواصل الاجتماعية. جامعة باتنة ١، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علوم الإعلام والاتصال.
- صابر، م. (٢٠٢٣). التكنولوجيا المالية ودورها في تعزيز الشمول المالي: دراسة تحليلية لمجموعة من الدول العربية. مجلة الإسكندرية للبحوث الإدارية ونظم المعلومات.
- ناصر، ع.، & مصداق، ر. (٢٠٢٣). دور التكنولوجيا المالية في تعزيز الشمول المالي.
- البرود، أ. (٢٠٢٤). مساهمة التثقيف المالي في زيادة استخدامات المحافظ الرقمية لتحقيق الشمول المالي: دراسة حالة السعودية. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ٧(٢).
- صاري، ع. (٢٠٢٤). التكنولوجيا المالية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي من أجل تعزيز الشمول المالي وتمكين الجميع من استخدام النظام المالي الرسمي. جامعة سوق أهراس.

- طلحي، ك.، & وزادي، ن. (٢٠٢٤). دور ابتكارات التكنولوجيا المالية في تطوير الخدمات المالية الإسلامية: بيت التمويل الكويتي نموذجاً. مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية، العدد ٧.

- الزهراني، أ.، & الإمام، ح. (٢٠٢٥). أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية. مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة.